مجلس النواب

الحزب الاشتراكي الموحد الرباط في 2022/10/24

الرقم : 6696

الى السيد وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ارتفاع معدل الفقر و الهشاشة بالمغرب

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

.

السيد الوزير

دق تقرير المندوبية السامية للتخطيط ناقوس الخطر فيما يتعلق بتفاقم الفقر والهشاشة على الصعيد الوطني، حيث سجل تضاعف معدل الفقر 7 مرات بين 2019 و2022 لينتقل من 1.7% إلى 11.7%، وكشفت المندوبية السامية للتخطيط أن حوالي 3.2 مليون شخص إضافي تدهورت أوضاعهم المعيشية، مما يعني فقدان ما يقارب سبع سنوات من التقدم المحرز في محاولة القضاء على الفقر والهشاشة، مقارنة بمستويات سنة 2014، وقد سجل التقرير ارتفاع معدل الفقر المطلق من 1.7 في المائة في 2019 إلى 3 في المائة خلال 2021، أما معدل الهشاشة فبدوره عرف ارتفاعا، حيث انتقل من 7.3 في المائة سنة 2019 إلى 10 في المائة سنة 2021.

وكان البنك الدولي قد سبق أن كشف بأن ما لا يقل عن خمسة ملايين وثلاثمائة ألف مغربي يعيشون في خطر الانزلاق إلى هوة الفقر المدقع، بسبب أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس السياق فتقرير سابق للأمم المتحدة أكد أن 60 % من المغاربة يعانون من الفقر، وأن مليوني مغربي يعيشون بأقل من 300 درهم شهريا، وأن أكثر من 5 ملايين مغربي يعيشون بأقل من 550 درهما شهريا، وأن المغرب يعد من أكثر دول منطقة "مينا" فقرا.

إن هذه الأرقام الصادمة تتعارض مع شعار الدولة الاجتماعية الذي تدعي الحكومة الحالية حرصها على تجسيده، فمن مرتكزات الدولة الاجتماعية العمل على تقليص الفوارق الطبقية الفاحشة، والارتقاء بأوضاع الشرائح الشعبية العريضة لتكون قادرة على الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية من سكن وصحة وتعليم، وتحسين قدرتها الشرائية بما يتناسب مع الارتفاعات الصاروخية للأسعار.

إن ما يسجل هو أن الاختيارات السائدة للحكومات المتعاقبة سارت في اتجاه الاهتمام بالشرائح المهيمنة على الاقتصاد الوطني وفسح المجال أمامها لمراكمة الثروات واحتكار خيرات الوطن، عبر المزيد من الإعفاءات الضريبية، وعبر تشجيع الريع والأنشطة غير المنتجة، مقابل المزيد من تفقير الشرائح الواسعة من أبناء الشعب المغربي.

ولمعالجة تفاقم الفقر والهشاشة فالأمر يقتضي القطع مع الاختيارات السائدة ونهج سياسة بديلة تعيد الاعتبار للشرائح الشعبية العريضة التي تعاني من أوضاع معيشية صعبة.

ولهذا فإنّ الحكومة مطالبة بالانكباب على أوضاع الفئات الفقيرة والعمل على تحسين ظروفها في إطار برامج قادرة على إدماجها في النسيج الاقتصادي، وتوفير فرص شغل لاحتواء البطالة المتفشية، والحرص على الرفع من الأجور الدنيا وضمان استفادة جميع الأجراء من الحد الأدنى للأجور الذي تعاني شرائح واسعة من عدم تطبيقه، وايلاء الأهمية القصوى للنهوض بأوضاع ساكنة العالم القروي التي تتميز بتفاقم الهشاشة.

فما هي الإجراءات التي ستقوم بها الحكومة للحد من ارتفاع معدلات الفقر والهشاشة على الصعيد الوطني، حفاظا على التماسك الاجتماعي؟

وفي الختام تقبلوا فائق التقدير والاحترام

الإمضاء: النائبة البرلمانية: نبيلة منيب

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نبيلة منيب